آراء سياسية وإعلامية في دعوى النوّاب على جريدة المدى

جلسة نيابية صامتة

ميسون الدملوجي (نائبة مستقلة):
أنا أؤمن بحرية الرأي ووجهات النظر المختلفة

عبد الكريم خطاب(خبير اعلامي في مجلس النوّاب):
ما نشرته جريدة المدى يدخل ضمن العمل الحر للاعلام فلماذا يستاء الأعضاء من النقد الحر؟

حسين الفلوجي(نائب مستقل):
انا ضد مقاضاة صحيفة المدى

عبد الخالق زنكنة:
هل أعطونا قصورا على النهر أم بيوتا أم شققا؟

عبد الكريم محمد (رئيس تحرير جريدة العدالة):
قرار مجلس النوّاب غير صائب

علي الأديب:
أي امتيازات هذه التي منحت الى أعضاء مجلس النواب؟

ميسون الدملوجي

علي الاديب

استطلاع / ايناس طارق

انفعال إحدى النائبات في البرلمان العراقي إزاء مقال نشر في جريدة المدى كان فرصة لتفريغ انفعال تضخم تحت وطاة الضغط الشعبي العارم واحتجاجه على امتيازات منحها النواب لانفسهم .ونحن في المدى غير معنيين بمثل هذه الاثارات وما هو مهم بالنسبة لنا تقويم الامور لصالح بناء تجربة الدولة الديمقراطية واساسها الاعلام الحر الشجاع ،وليس البناء على الأخطاء .نعرف تماما ان تجربة البناء تشوبها اخطاء من سياسيين واعلاميين ايضا ،لكن المطلوب هو عدم الانجرار وراء الخطأ والسعي الى تقويمه . هذا ماجاء بافتتاحية الاستاذ فخري كريم رئيس تحرير المدى تعليقا على المواقف المتشنجة التي صدرت عن نوّاب للشعب ومن المفترض ان يكونوا رعاة للديمقراطية والعراق الجديد وحرية ابداء الرأي مهما كان قاسيا . المدى اجرت استطلاعا شمل بعض النخب الاعلامية واعضاء من مجلس النواب حول رفع دعوى قضائية ضدها ، موقعة من قبل مجموعة كبيرة من السادة النواب ،على اثر نشر الجريدة مقالة تنتقد اداء اعضاء المجلس طوال الاربع سنوات التي قضوها تحت قبة البرلمان وتشير الى حجم الامتيازات غير المعقولة التي حصلوا عليها مقابل جهد لايستحق مثل تلك الامتيازات . من جهتنا سنترك في هذا الاستطلاع الحرية الكاملة لطرح اية وجهة نظر حول هذا الموضوع ، سواء كانت مع ام ضد اجراء بعض أعضاء مجلس النوّاب .

حقوق السلطة الرابعة

يقول عباس العيساوي مدير قناة الفرات الفضائية :ان من حق الإعلام الذي يمثل السلطة الرابعة النقد، لكن يجب ان يكون هذا النقد ضمن ضوابط وأساليب لا تخدش الآخرين ،وان لا يستغل ذلك من بعض الإعلاميين و ينشر ما يروق له ويعمل على المساس والتهجم والشتم ، لأشخاص يمثلون الشعب ، فالكاتب لم يكن انتقاده موضوعياً في المقالة المنشورة في صحيفة المدى ،لانه لم يسم ،ومن المفروض ان يعرف الرأي العام والشارع العراقي بأسماء هؤلاء الأشخاص ويحدد شخصياتهم وإخفاقاتهم ،لا ان يستخدم كلاما جارحاً لا يليق بالإعلام العراقي الجديد.

وفيما يخص رفع دعوى قضائية ضد جريدة المدى نحن نقول اننا مع الجريدة اعلاميا، فضلا عن ان من حق المتضرر من المقالة المنشورة في جريدة المدى (اعضاء مجلس النواب)اللجوء الى القضاء والقانون وهو الحد الفاصل بين الاثنين ، كذلك نحن بالمقابل نرفض اتخاذ الاجراءات القانونية التي يمكن ان تضر او تغلق صحيفة ما نتيجة كتابة رأي بحرية وديمقراطية ،لكن في الوقت ذاته ينبغي ان ينتقي الكاتب الفاظا اكثر لياقة في الانتقاد البناء وان لايخلط الاوراق الان لاننا نمر بمرحلة سياسية مصيرية قد تستغل من طرف ضد اخر .

محاربة حريّة الاعلام !

بينما علق رئيس قسم التحقيقات في شبكة الاعلام العراقي صباح زنكة حول هذا الموضوع قائلا: حرية التعبير فسحت المجال امام الاعلام العراقي بالنقد والتعبير بحرية وما نشر من مقال في جريدة المدى ،لم يكن ضد جهة او اشخاص معينين لان المقال لم يذكر اسماء ولم يحدد جهة ما ،وانما كان يؤكد على ضرورة اهتمام اعضاء مجلس النواب بقضايا المواطنين بدلا من منح انفسهم امتيازات ،والمواطن يسأل ماذا حقق له البرلمان من خدمات بعد مرور اربع سنوات ،ومن حق المواطن ان ياخذ نصيبه كما اخذ الآخرون نصيبهم ،وعلى حساب جراح المواطن العراقي! لهذا نحن كاعلاميين نقف مع جريدة المدى في قضيتها ،وهذا الحدث كان كافيا للمطالبة والاصرار على تفعيل قانون حماية الصحفيين المركون على رفوف مكاتب اعضاء مجلس النواب ،وترك التعديلات التي يطالب بها اعضاء المجلس ،و التي اتضحت صورتها بان من يريد هذه التعديلات هم انفسهم من يعيق عمل الاعلام العراقي بين فترة واخرى.

سنبقى نشخص الاخطاء

اما رئيس تحرير جريدة البينة علي الدراجي فقد علق قائلا :في لقاء سابق موسع عقد قبل فترة قصيرة جدا مع ،رئيس الاتحاد الدولي للصحافة (ايدن) ضم تقريبا جميع رؤساء تحرير الصحف العراقية ،تم تشخيص سوء الفهم لدى بعض السياسيين العراقيين والبرلمانيين فيما يتعلق بحريّة العمل الصحفي ،وسبب امتعاض بعضهم مما يكتب عنهم في الصحف لأنهم ،حقيقة يجهلون فهم دور الاعلام العراقي واهميته في المرحلة الانتقالية ، ،وما نشر في صحيفة المدى ،من رصد وانتقاد حالة معينة يعبر عن رفض شعبي نتيجة حصول اعضاء مجلس النواب على امتيازات في الوقت الذي يجب الاهتمام بالامور ذات المساس بحياة وخدمة المواطن العراقي ،وما نشر في الصحيفة من مقال انتقادي يقع تحت خيمة الحرية التي كفلها الدستور العراقي ،تحت نهج الديمقراطية ،وما يمر به العراق حاليا هو مرحلة انتقالية لهذا نحن نطالب ونؤكد على أعضاء البرلمان ان يصوتوا على قانون حماية الصحفيين والا سوف نبقى نشاهد ونسمع الكثير من القضايا التي ترفع ضد صحيفة او اعلامي لنشره مقالة او انتقاداً لاعضاء مجلس النواب ،ونحن كا علاميين سوف نبقى نشخص ونكتب الاخطاء لاي طرف كان ما دام هذا الخطا مرفوضاً من الشارع العراقي .

سياسة كمّ الافواه ..

يقول اسعد المطيري سكرتير تحرير مجلة المشهد ، ان ما حدث في مجلس النواب من رفع دعوى قضائية ضد صحيفة المدى ما هو الا لكمّ الافواه وتكتيف الاعلام ،وحرية التعبير ،وفي حالة حدوث ذلك وبشكل متكرر فان ذلك يعني تهميش دور السلطة الرابعة التي تعتبر مرآة الشعب في رصد الايجابيات والسلبيات للمسؤولين ،ومن حق الاعلام ان يكتب ما يرى والا لماذا ندعي الديمقراطية ،لهذا نعلن تكاتفنا أقلاماً واصواتا مع جريدة المدى التي كانت موفقة في النقد اللاذع لما يحصل عليه اعضاء البرلمان من امتيازات في الوقت الذي لم يأخذ المواطن امتيازا واحدا منه .

لا يفهمون حريّة الاعلام

بينما قال جاسم داخل رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط العراقية التي تصدر في محافظة البصرة: اريد ان يذكر كلامي بشكل واضح وصريح، ان كل الاحزاب والبرلمانيين يدعون الى حريّة الصحافة والرأي ، ولكنهم في السر يكنون العداء ويثيرون التهديد والابتزاز ويرهبون الاعلام ،لانهم اناس غير واعين ولم يطلعوا على تجارب العالم في العمل بحرية الاعلام والديمقراطية ،لماذا لم يصوتوا على قانون حماية الصحفيين ،منذ سنة ونصف وهم يناقشون هذا القانون ولم يتفقوا، لكن عندما ارادوا منح انفسهم امتيازات اتفقوا وصوتوا في اقل من ساعة وعندما نشر مقال في جريدة المدى ينتقدهم ايضا اجتمعوا وصوتوا ووقعوا على مقاضاة الجريدة قانونيا .اذن لماذا يعطون لانفسهم الحق في التصويت وعندما ينتقدون يقيمون الدنيا ولا يقعدونها حيثما يحلو لهم ،ونحن كمواطنين وليس اعلاميين نسأل اعضاء البرلمان :اين حقوق وامتيازات الضحايا من الارامل والايتام ؟اين فرص العمل للعاطلين عن العمل ؟ واين واين ..... حقيقة هؤلاء البرلمانيون لا يمثلون الشعب العراقي لانهم جاءوا عن طريق قوائم مغلقة ولم نكن نعرف او نعلم خلفياتهم السياسية فهم مع الاسف لا يمثلون غير رسوم كاركاتيرية مضحكة على انفسهم وليس على الشعب الذي اكتشفهم واكتشف نواياهم السيئة .

اين قانون حماية الصحفيين؟

واكد معد البرامج حيدر القطبي من راديو سوا : ان اقدام اعضاء مجلس النواب على مثل هذا التصرف انما ،يؤكد على ان من يمثل الشعب العراقي بعيدون كل البعد عن معاني الحرية ومتطلبات التغيير الحاصل والمطلوب حصوله في العراق ،والاعلام يعتبر السلطة الرابعة وهو سلطة رقابية على اداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية بالدرجة الاساس ، وعندما طلب بعض الاعضاء في مجلس النواب مقاضاة صحيفة المدى لنشرها مقالا انتقاديا اتفقوا بسرعة البرق ،اذن نحن نتساءل كمواطنين واعلاميين ، كم من القوانين مركونة على طاولات ورفوف مكاتب اعضاء مجلس النواب ولم يتخذوا قرارا بشأنها وكم من امتيازات اعطوا الحق لانفسهم باكتسابها ،فاين حق الصحفي في اقرار قانون يحميه بعد مضي سنة ونصف على موافقة مجلس الوزراء على اقراره والان هو مركون جانبا على الرفوف يتراكم عليه الغبار ؟ اذن نحن نقول ونؤكد ان ما نشرته جريدة المدى كان عين الصواب.

النائب علي الاديب :أي امتيازات ؟

يقول النائب علي الاديب عن كتلة الائتلاف :ان ما نشر من مقال في جريدة المدى هو بعيد كل البعد عن الانتقاد الموضوعي ،فاي امتيازات هذه التي منحت الى اعضاء مجلس النواب ؟وللعلم فقط جميع الاعضاء يملكون جوازا دبلوماسيا ، وما حصل هو تقديم الاعضاء طلبا لتمديد العمل بالجواز الدبلوماسي فترة اطول ، والنائب البرلماني يعامل بدرجة وزير والوزير يملك جوازا دبلوماسيا والمدير العام يملك جوازا دبلوماسيا فما الامتياز الجديد اذن الذي منح الى الاعضاء ؟

وعندما تهجم الكاتب بمقالته المنشورة في صحيفة المدى ،كان له من الافضل ان يحدد الكتلة او الحزب او الاشخاص المقصرين ،لان يجمع الكل لان بعض القوى تريد تحقيق كل ما يحتاجه المواطن ،لتأتي القوى الاخرى وتقف ضد القرارات الصادرة من تلك الكتل لتبين للمواطن ان الحكومة الحالية غير قادرة على تأدية دورها بشكل صحيح ،ونحن نقول ان الاعلام يجب ان يكون مع الحكومة بنشرها الديمقراطية الفتية في العراق لا ان يكون ضدها و يقلل من شان اعضاء مجلس النوّاب ،وافهام الشعب ان الاعضاء غير كفوئين وغير قادرين على خدمة المواطن وبهذه الحال فهم يطالبون بالغاء دور مجلس النوّاب وبقاء الحكومة اذن هنا سوف تعود الدكتاتورية من جديد الى العراق .اذن فالمطلوب من الاعلام مساندة الحكومة وفي نفس الوقت الانتقاد بطريقة بعيدة عن التشهير بكتلة مقابل كتلة اخرى لاغراض سياسية، فالوقت الان حرج للجميع ان كان ذلك للاعضاء او للشعب العراقي ،والمطلوب منا هو الوقوف مع بعضنا البعض من اجل تحقيق نوع من الانضباط باتخاذ القرارات لان نقول ان اعضاء مجلس النواب اخذوا امتيازات وهذا الامتياز كان مطروحا منذ عام ونصف حتى تم التصويت عليه ،فليس بالشيء الحديث والجديد ،ومن حق اعضاء البرلمان رفع دعوى قانونية ضد كل من يحاول التشهير والتهجم بطريقة تسيء الى المسؤولين في الحكومة

جريدة البيان : مقاضاة مجلس النوّاب

بينما قال باهر غالي رئيس تحرير جريدة البيان (محافظة كربلاء) : لماذا استاء اعضاء مجلس النواب من المقال المنشور في جريدة المدى ، ،اين حقوق المواطن المغلوب على امره ؟ اين حقوق الصحفيين ؟ لماذا يتفق اعضاء مجلس النواب على مقاضاة جريدة المدى لنشرها مقالا انتقد تصرفاتهم ؟اذن نحن نطالب القانون العراقي واللجنة القانونية بمجلس النواب بمقاضاة كل من سفك الدم العراقي ،كل من سرق مالا عاما كل من تسبب في التهاون في عمله وكان تهاونه سببا في نزف دماء الابرياء في الشوارع والاسواق والوزارات ،والكثير والكثير ، اين قانون حماية الصحفيين ؟ اليس من حقنا الان كاعلاميين بعد عام ونصف ان نطلب مقاضاة اعضاء مجلس النواب لتاخرهم في التصديق على القانون ،اذن نحن نطالب رئاسة الوزراء باحالة الموضوع الى القضاء ومقاضاة مجلس النواب لتاخره في التصديق على قانون حماية الصحفيين .

الاتحاد الوطني الكردستاني :من حقنا .....

اما النائب عبد الخالق زنكنة عضو لجنة العلاقات الخارجية عن قائمة التحالف الوطني الكردستاني قال: من حق اعضاء مجلس النواب المطالبة بمقاضاة جريدة المدى لان المقال استخدم كلمات ، لاتخلو من الاهانة والتحقير والتعريض بالاعضاء الممثلين الحقيقيين للشعب ،اين الامتيازات التي حصل عليها النواب هل هي جواز السفر ،كل من يعمل في مكتب رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ، ووزارة الخارجية والوكلاء والمدراء يملكون جوازا دبلوماسيا ،هل اعطونا قصورا على النهر ام بيوتا ام شققا ؟اي امتيازات هذه وهناك نواب لا يملكون شبرا واحدا في ارض العراق ،لماذا قامت الدنيا لمنح اعضاء مجلس النواب وعوائلهم جوازات دبلوماسية. عندما اساء الكاتب بما نشره من تشهير وتحقير للاعضاء بمقالته المنشورة في جريدة المدى اذن كان من حقنا كاعضاء مقاضاة الصحيفة قانونيا .

قرار غير صائب

يقول عبد الكريم محمد رئيس تحرير جريدة العدالة ،ان ما قام به اعضاء مجلس النواب بالمطالبة بمقاضاة جريدة المدى ،هو قرار غير صائب لان ذلك سوف يكون حجر عثرة في عمل الاعلام الحر الذي يمثل السلطة الرابعة ،ومن حق اي صحيفة ان تنتقد ما تجده غير صحيح ولا يتجاوب مع المصلحة العامة فبينما كانت الجلسات تعقد وترفع دون اتفاق نجد ان الاعضاء يتفقون على منح انفسهم امتيازات وبالاجماع المطلق ، فهذا ما لا يمكن السكوت عنه . لماذا لم يجمع الاعضاء على الموافقة على إقرار قانون حماية الصحفيين فالامر اذن بعيد عن تحقيق مصالحهم وانما ضد مصالحهم ،لانهم يعلمون ان الاعلام هو الرقيب .

ضد المقاضاة

حسين الفلوجي(نائب مستقل):انا ضد مقاضاة صحيفة المدى
لايمكن للاعلام الذي يعتبر السلطة الرابعة التجاوز على السلطات الثلاث الاولى، ومع الاسف البعض من وسائل الاعلام تركز على السلبيات ولاتذكر ايجابيات مجلس النواب، وفيما يتعلق بالدعوى ضد صحيفة المدى فانا ارفض مقاضاة صحيفة المدى ولم اوقع على الطلب الذي قدمه بعض النواب بهذا الخصوص .لانني اعتقد ان من حق الاعلام ان ينتقد ويقوّم اية مؤسسة أو سلطة .

حقوق اعلامية

حسين الجبوري (نائب مستقل):من حق الاعلام ان ينتقد اي جهة مقصرة في اداء واجباتها
لايمكن مقاضاة اي صحيفة تكتب رايها وانتقدها باي طريقة لان ذلك يعترض على مبدأحرية الراي والديمقراطية ومن حق الاعلام ان يقيم اداء اي جهة كانت في الحكومة ،ان كانت مقصرة في تادية وتقديم واجباتها تجاة المواطن.

حرية الرأي

فيما علقت النائبة ميسون الدملوجي على الموضوع قائلة:
أنا أؤمن بحرية الرأي ووجهات النظر
لايمكن ان اوقع على مقاضاة صحيفة المدى ،لكن في الوقت ذاته اعتقد بأن المقال كان جارحا جدا .من جهة اخرى لاينبغي على مجلس النواب ان يرفع دعوى على جريدة المدى بسبب مقال نشر فيها لاننا نؤمن بحرية الرأي والمقال في النهاية يعبر عن وجهة نظر.

باهر غالي رئيس تحرير البيان (كربلاء):
نطالب بمقاضاة اعضاء مجلس النواب لتاخرهم في تشريع قانون يكفل حقوق الصحفيين

اسعد المطيري(سكرتير تحرير مجلة المشهد):
ما حدث هو تكميم للأفواه وتكتيف للإعلام

جاسم داخل رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط العراقية (البصرة):
يدعون الى حريّة الصحافة والرأي ، ولكنهم في السر يكنون العداء ويثيرون التهديد والابتزاز ويرهبون الاعلام.

حسين الفلوجي

صباح زنكنة (شبكة الاعلام العراقي):
كإعلاميين نقف مع الجريدة وهذا الحدث كاف لتشريع قوانين تحمي الحريات الصحفية

عباس العيساوي (مدير قناة الفرات):
اننا مع الجريدة اعلاميا ومن حق المتضرراللجوء الى القضاء والقانون هو الحد الفاصل بين الاثنين

علي الدراجي (رئيس تحرير البينة):
ما نشر في صحيفة المدى يقع تحت خيمة الحرية التي كفلها الدستور العراقي